الأمم المتحدة



Distr.: General
10 March 2015
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية

أولا - مقدمة

١ - يُقدَّم هذا التقرير عملا بالفقرة ٣٩ من قرار مجلس الأمن ٢١٤٧ (٢٠١٤). وهو يغطي التطورات الرئيسية التي استجدت في جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ تقريرَي المؤرخين ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ (S/2014/956 و S/2014/957)، بما في ذلك الأمور المتعلقة بتنفيذ الالتزامات الوطنية بموجب إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، والتقدم الذي أحرزته بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في الاضطلاع بولايتها.

ثانيا - التطورات الرئيسية

ألف - التطورات السياسية

٢ - أثار تنقيح القانون الانتخابي جدلا ساد طيلة الدورة الاستثنائية للبرلمان، التي اختُتمت في ٢٦ كانون الثاني/يناير. وقدمت الحكومة إلى البرلمان مشروع قانون انتخابي يرهن إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية لعام ٢٠١٦ بشرط تحديث البيانات الديمغرافية المقرر جمعها عن طريق إجراء تعداد للسكان. وكان آخر تعداد قد أجري في عام ١٩٨٤. وفسرت المعارضة السياسية هذا الشرط بأنه محاولة لتأخير انتخابات عام ٢٠١٦ ومن ثم السماح للرئيس جوزيف كابيلا كابانغي بالبقاء في السلطة بعد انتهاء فترة ولايته الثانية والأخيرة وفقا للدستور. وقاطعت أحزاب المعارضة التصويت على مشروع القانون الذي أجري في ١٧ كانون الثاني/يناير. واعتمدت الجمعية الوطنية مع ذلك مشروع القانون. واحتجاجا على ذلك، دعت المعارضة السياسية إلى تنظيم مظاهرات.





120315 120315 15-03388 (A)



٣ - وفي ١٩ كانون الثاني/يناير، اندلعت الاحتجاجات الطلابية والمظاهرات في الشوارع في مختلف أحياء كينشاسا ومدن أخرى، بما في ذلك بوكافو، وغوما، ولوبومباشي، ومبانداكا، ومبوجي - مايي. واستمرت المظاهرات خلال الأيام التالية، لتتطور إلى حركة احتجاج أوسع نطاقا يتصدرها الشباب ضد البند المثير للجدل في مشروع القانون.

٤ - وفي كينشاسا، تعرضت مراكز الشرطة والبلديات والشركات الصينية للنهب وأُحرقت السيارات، كما أُضرمت النيران في بعض المباني الإدارية في غوما. وسارعت الحكومة إلى نشر قوات مكافحة الشغب من الشرطة والجيش، بما في ذلك الحرس الجمهوري، لكبح الاحتجاجات. واستُخدمت القوة المفرطة في بعض الحالات كما وردت ادعاءات تفيد ارتكاب قوات الأمن الوطنية انتهاكات لحقوق الإنسان. ووثّقت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية مقتل ٢٠ مدنيا على الأقل وجرح ٦٤ آخرين على يد الشرطة والحرس الجمهوري في الفترة من ١٩ إلى ٢٣ كانون الثاني/يناير في كينشاسا وغوما. وتشير الأرقام الواردة من الحكومة ومختلف المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان إلى عدد أكبر من الضحايا، حيث تفيد سقوط ٢٧ من القتلى و ٤٢ من الجرحى. وأُلقي القبض على ما لا يقل عن ٤٨٠ فردا في مختلف أنحاء البلد، ينتمي الكثير منهم إلى المعارضة السياسية. وأفادت التقارير أن الشرطة منعت العديد من قادة المعارضة من مغادرة مقر حزبهم للانضمام إلى المظاهرات. وفي غوما، أسفرت المظاهرات عن اشتباكات بين الشرطة والمتظاهرين، مما أدى إلى مقتل أربعة مدنيين. وفي بوكافو (بمقاطعة كيفو الجنوبية)، استخدمت الشرطة الغاز المسيل للدموع لمنع المتظاهرين من مواصلة مسيرتهم. وفي لوبومباشي (كاتانغا)، أفادت التقارير أن الشرطة اعتقلت ١٣ عضوا في حزب الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي في المقر المحلي للحزب.

٥ - وفي ٢٠ كانون الثاني/يناير، حث رئيس الأساقفة الكاثوليك في كينشاسا، الكاردينال لوران مونسينغو، الحكومة على وقف استخدام القوة المفرطة ضد المتظاهرين، كما دعا السكان إلى مواصلة التعبير بالوسائل السلمية عن معارضتهم تعديل قانون الانتخابات. وفي اليوم نفسه، عطّلت الحكومة خدمة الإنترنت ووسائط الإعلام الاجتماعية وخدمات الرسائل النصية في محاولة لمنع تنظيم مزيد من المظاهرات. واستُعيدت خدمات الإنترنت والرسائل النصية في ٨ شباط/فبراير، وإن ظلت وسائط الاعلام الاجتماعية الرئيسية معطّلة. وأمرت الحكومة أيضا بإغلاق اثنين من محطات التلفزيون الخاصة في كينشاسا بصفة مؤقتة، وعلّقت بث إذاعة فرنسا الدولية.

٦ - وعمل قادة البعثة منذ البداية بهمّة مع أصحاب المصلحة الرئيسيين في الأوساط السياسية والمجتمع المدني وبتنسيق وثيق مع الشركاء الدوليين الآخرين لاستعادة الهدوء. ودعت البعثة في بيان أصدرته في ٢١ كانون الثاني/يناير جميع الأطراف السياسية الفاعلة إلى الإحجام عن أعمال العنف كما دعت قوات الأمن الوطني إلى الالتزام بمبدأ الاستخدام المتناسب للقوة. وفي ٢٢ كانون الثاني/يناير، دعوت جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين لاستئناف الحوار السياسي لمناقشة المسائل المتعلقة بالانتخابات بطريقة شاملة وسلمية وفي المنتديات المناسبة. وأعاد مجلس الأمن وفريقي المؤلف من المبعوثين والممثلين الخاصين تأكيد هذه الدعوة في اليوم ذاته.

٧ - وفي ٢٢ كانون الثاني/يناير، أقر مجلس الشيوخ مشروع القانون بعد حذف البند الذي يشير إلى تعداد السكان. وهدأت الاحتجاجات في مختلف أنحاء البلد في أعقاب إعلان رئيس الجمعية الوطنية، أوبين ميناكو، في ٢٤ كانون الثاني/يناير التوصل إلى اتفاق على حذف البند المثير للجدل. واعتُمد النص المنقح للقانون الانتخابي من قبل مجلسَي البرلمان في ٢٥ كانون الثاني/يناير وأصدره رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية في ١٢ شباط/فبراير.

٨ - وقد أدى الجدل الذي أثاره القانون الانتخابي والقرار النهائي الذي اتخذه البرلمان باعتماد القانون دون البند المثير للجدل إلى تفاقم الانقسامات داخل الائتلاف الحاكم للأغلبية الرئاسية. وفي ٩ شباط/فبراير، عقب الدعوات التي وجهها في وقت سابق بعض أصحاب المصلحة الرئيسيين من داخل الائتلاف الحاكم ضد تنقيح الدستور، أدان رئيس الوزراء السابق، أنطوان جيزنغا، من الحزب اللومومبي الموحّد، أعمال العنف والقتل التي تخللت المظاهرات في كانون الثاني/يناير ودعا إلى عقد انتخابات ضمن الإطار الزمني المنصوص عليه في الدستور. وفي الوقت نفسه، عقدت بعض أحزاب الائتلاف الحاكم مظاهرات سلمية في بيني (بمقاطعة كيفو الشمالية)، وفي بوكافو وأوفيرا (بمقاطعة كيفو الجنوبية) دعما للرئيس.

٩ - وواصل ممثلو المعارضة السياسية والمجتمع المدني التعبير عن قلقهم إزاء عدم وجود حيز سياسي وإزاء حالات الاعتقال والاحتجاز التعسفيين. ولا يزال ٣٠٠ شخص على الأقل رهن الاحتجاز نتيجة للاعتقالات الجماعية التي جرت خلال الاحتجاجات في كانون الثاني/يناير. ويُعتقد أن ١١ شخصا على الأقل من هؤلاء المحتجزين مودعون رهن الحبس الانفرادي. واعتُقل ممثل المجتمع المدني البارز، كريستوفر نغويي موتامبا، في ٢١ كانون الثاني/يناير في كينشاسا. وفي ١١ شباط/فبراير، وُجهت إليه ١٠ تهم بارتكاب جرائم جنائية، بما في ذلك تهديد الأمن الداخلي للدولة. وفي ٢٨ كانون الثاني/يناير، أعلنت محكمة العدل

العليا في كينشاسا اختصاصها للبت في حيثيات قضية تشهير ضد رئيس حزب الاتحاد من أجل الأمة الكونغولية المعارض، فيتال كاميرهي. واعتبر أنصاره قرار المضي قدما في المحاكمة محاولة متعمدة لمنعه من الترشح في الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٦ وهو ما أثار بعض المظاهرات العفوية في بوكافو (بمقاطعة كيفو الجنوبية).

١٠ - وفي ١٢ شباط/فبراير، أصدرت الهيئة الوطنية الانتخابية المستقلة جدولا زمنيا عاما للانتخابات. ووفقا لهذا الجدول، ستُعقد انتخابات مشتركة على مستوى البلديات والمقاطعات في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، على أن تُعقد الانتخابات الرئاسية والتشريعية في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. ولقي نشر هذا الجدول الزمني ترحيبا من قبل الجهات المعنية الوطنية والشركاء الدوليين باعتباره خطوة هامة نحو عقد الانتخابات في موعدها، وإن شككت بعض أحزاب المعارضة في إمكانية تطبيقه.

باء - التقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات الوطنية بموجب إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة اللامركزية

اللامركزية

١١ - يعدّ مجال اللامركزية من المجالات التي أُحرز فيها أكبر قدر من التقدم فيما يتعلق بتنفيذ الالتزامات الوطنية بموجب الإطار. ففي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، تم تعيين وزير مكلف بشؤون اللامركزية، وفي ٢٥ كانون الثاني/يناير، أقر البرلمان قانونين أساسيين ينص الأول على ترسيم حدود جديدة للمقاطعات الـ ٢٥ والثاني على إنشاء المقاطعات الجديدة. ووفقا للدستور، سيتم تقسيم مقاطعات باندوندو، وإكواتور، وكاساي الغربية، وكاساي الشرقية، وكاتانغا وأوريونتال، في حين ستحتفظ المقاطعات الأخرى بحدودها دون تغيير.

١٢ - ويتوخى القانون إنشاء لجنة مكلفة بإنشاء الكيانات الجديدة في كل مقاطعة من المقاطعات الجديدة. ومُنحت اللجان نحو ١٢٠ يوما لإتمام هذه العملية، في حين حُددت للحكومة مهلة خمس سنوات للاضطلاع بأعمال إعادة التأهيل والبنية التحتية اللازمة لبدء تشغيل إدارات المقاطعات الجديدة. وعلى مستوى المقاطعات، أدى اعتماد القانون المذكور إلى زيادة حدة التوترات السياسية، ولا سيما في كاتانغا، حيث طعنت بعض الجهات السياسية الرئيسية ومجتمعات محلية معينة في عملية ترسيم حدود المقاطعات الجديدة بينما أيدهما جهات أخرى بقوة.

توطيد سلطة الدولة وتحقيق الاستقرار

١٣ - أحرز بعض التقدم في وضع استراتيجيات وخطط عمل لتحقيق الاستقرار على مستوى المقاطعات في كل من كيفو الشمالية، وأوريونتال وكيفو الجنوبية في إطار الاستراتيجية الدولية لدعم الأمن والاستقرار. وتم التوصل إلى توافق في الآراء في المقاطعات الثلاثة جميعها بشأن الخطوات الملموسة التي يتعين على الحكومة والشركاء الدوليين اتخاذها على أساس رؤية مشتركة لتعزيز الفعالية والاستدامة في الأنشطة الرامية إلى تحقيق الاستقرار في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي مامباسا (أوريونتال)، أعلن المحافظ في ١٠ شباط/فبراير بدء تنفيذ المشروع التجريبي الثاني في إطار الاستراتيجية، بتمويل من صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام.

الإصلاحات الإدارية

١٤ - تواصلت الجهود الرامية إلى تعزيز الإصلاحات المالية والتنمية الاقتصادية باعتماد تشريعات هامة. ففي ١٤ كانون الثاني/يناير، أقر البرلمان مشروع قانون بشأن تحرير قطاع التأمين، يُتوخى منه تحسين مناخ الأعمال في هذا القطاع. واعتمد البرلمان نصوصا تشريعية أخرى، بما في ذلك قانون المواد الهيدروكربونية، وقانون التأجير، ومجموعة من خمسة قوانين تصدّق على معاهدات ثنائية بشأن مشروع سد إنغا الكبير وحماية الاستثمارات.

جيم - الحالة الأمنية

١٥ - في مقاطعة كيفو الشمالية، استمر التهديد الكبير الذي يشكله تحالف القوى الديمقراطية وعناصر مسلحة مجهولة أخرى لسلامة المدنيين في منطقة بيني. وعلى الرغم من التقدم الذي حققته القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ضد تحالف القوى الديمقراطية في إقليم بيني، حيث أُجبرت هذه الجماعة على ترك معظم مواقعها هناك، بدا وكأن هيكل قيادة التحالف لم يتأثر. وأصبح هذا التحالف منتشرا في شكل مجموعات صغيرة من المقاتلين الذين يستخدمون تكتيكات حرب العصابات. وفي ٣ شباط/فبراير، قُتل ٢٤ مدنيا بوحشية ضربا بالسواطير على أيدي عناصر يشتبه في انتمائها لتحالف القوى الديمقراطية. وفي ١٦ شباط/فبراير، قُتل مدني واحد واختُطف آخر من جانب عناصر يُدعى انتمائها للتحالف في شمال شرق بوتمبو. ومنذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، وثّقت البعثة القتل الوحشي لما لا يقل عن ٢٦٩ مدنيا من قبل عناصر يشتبه في أنها تنتمي للتحالف وعناصر مسلحة مجهولة أخرى في إقليم بيني. وردا على عمليات القتل الأخيرة، نقل محافظ مقاطعة كيفو الشمالية مقر عمله مؤقتا إلى بيني لتنسيق جهود الحكومة الرامية للتصدي للهجمات المستمرة على السكان المدنيين.

١٦ - وتحسبا لعمليات القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، لوحظت زيادة في تحركات العناصر التابعة للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية. وتفيد التقارير أن هذه العناصر واصلت ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان، بما في ذلك النهب والخطف والتجنيد القسري للأطفال. وفي ١١ شباط/فبراير، نصبت عناصر القوات الديمقراطية لتحرير رواندا كمينا لدورية تابعة للقوات المسلحة بالقرب من نياميليما، مما أسفر عن مقتل اثنين من أفراد القوات المسلحة وإصابة ثلاثة آخرين بجروح. وقد أدت عملية إعادة توزيع وحدات القوات المسلحة في إطار التحضير لعمليات ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا إلى نشوء ثغرات أمنية في مناطق معينة من إقليمي ماسيسي ووااليكالي. وقد استغلّت جماعات مسلحة أخرى هذا الوضع، ما تسبّب في تشريد بعض المدنيين.

١٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت فصائل مايي - مايي رايا موتومبوكي في كيفو الجنوبية نشاطها بالقرب من مواقع التعدين في إقليم شابوندا، مما أدى إلى تشريد المدنيين. وفي الجزء الجنوبي من المقاطعة، وبدعم من بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، واصلت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية تنفيذَ عمليات ضد القوات الوطنية لتحرير بوروندي وغيرها من الجماعات المسلحة.

١٨ - وفي أوريونتال، تم الإبلاغُ، عن استئناف عناصر من جيش الرب للمقاومة نشاطها في إقليم دونغو، في منطقة أويلي العليا. وأفادت التقارير أن ستة أشخاص، من بينهم جنديان من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، قُتلوا أثناء ١٠ هجمات منفصلة ووردت ادعاءات تفيد اختطاف عشرات المدنيين حتى تاريخ ١٥ شباط/فبراير. وتمثّلت معظم الهجمات في كمائن على الطرق نصبتها مجموعات صغيرة مسلحة وسريعة الحركة من عناصر جيش الرب للمقاومة التي كانت تتنقل بمعيّة النساء والأطفال المخطوفين. ويُعتقَد أن القسم الأكبر من عناصر جيش الرب للمقاومة يرابط في جزء واسع من منطقتي أويلي العليا وأويلي السفلى في جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ منتصف عام ٢٠١٤. وقد واصل جيش الرب للمقاومة نشاطه في متنزه غارامبا الوطني والمناطق المحيطة به، وهو ضالع في أنشطة الصيد غير المشروع وفي الاتجار بالعاج.

١٩ - وفي ٢ كانون الثاني/يناير، ألقت السلطات الكونغولية القبض على قائد قوات المقاومة الوطنية في إيتوري، جوستان بانالوكي (المعروف باسم كوبرا ماتاتا)، بينما كان يحاول الفرار من الإقامة الجبرية في بونيا، بمنطقة إيتوري (أوريونتال). وفي ٥ كانون الثاني/ يناير، نُقل كوبرا ماتاتا من بونيا إلى كينشاسا بدعم من بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق

الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهو محتجز حاليا في سجن ندولو العسكري. وقد وُجِّهت إليه تهمة الهروب من الخدمة، وتشكيل حركة متمردة، وارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب، وتجنيد أطفال، ومحاولة الهرب من الاحتجاز. وفشلت المفاوضات التي دارت مع الحكومة بشأن استسلامه واستسلام ٨١٢ مقاتلا آخرين حيث أصر كوبرا ماتاتا على ضرورة منحه ورجاله العفو العام فضلا عن إدماج عناصر قوات المقاومة الوطنية في إيتوري في صفوف القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية مع احتفاظهم برتبهم العسكرية. وبعد مرور أسبوعين على انقضاء الموعد النهائي الذي حددته الحكومة لكي تستسلم قوات المقاومة الوطنية في إيتوري في، اندلع القتال في ١٥ كانون الثاني/يناير بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ونحو ٩٠٠ عنصر مسلّح من قوات المقاومة الوطنية في إيتوري. وأسفرت الاشتباكات عن مقتل سبعة جنود من القوات المسلحة و ٢٤ عنصرا من قوات المقاومة الوطنية في إيتوري. وقُتل مدني واحد وأُصيب أربعة آخرون بجروح خطيرة، من بينهم ثلاث نساء. وتم تشريد حوالي ١٥ ٠٠٠ شخص من ديارهم. وفي وقت لاحق، غادرت قوات المقاومة الوطنية في إيتوري مواقعها في أفيبا وانقسمت إلى عدة مجموعات واستأنفت هجمات الكر والفر على القرى، وعادت لتشكل تهديدا محدقا بحياة المدنيين والممتلكات في المنطقة. وفي يومي ١٦ و ١٧ شباط/فبراير، نفّذت قوات المقاومة الوطنية في إيتوري عدة هجمات استهدفت عددا من القرى. وفي روامبارا – مانجي، جُرِح ثلاثة أشخاص وقُتلت امرأتان في مبيتسي. وأفادت التقارير أيضا قيام قوات المقاومة الوطنية في إيتوري باختطاف واغتصاب ١٠ نساء في واليندو.

٢٠ – وفي كاتانغا، ازداد تدهورُ الحالة الأمنية والإنسانية بسبب استمرار أنشطة ميليشيات كاتا كاتانغا، رغم تواصل العمليات التي نفذتها القوات المسلحة ضد هذه الجماعة، وكذلك نتيجة للاشتباكات القبلية التي دارت بين قبيلتي توا ولوبا في عدة أقاليم من منطقة تانغانيكا. وفي ١٣ شباط/فبراير، قُتل تسعة مدنيين واختُطِفت عدة نساء خلال هجمات دارت بين القبائل في مانونو. وفي كاتانغا، لا يزال ما يناهز ٥٦٠ ٠٠٠ شخص مشرّدين داخليا.

٢١ – ومقاطعة إكواتور، ظلت الحالة الأمنية في المنطقة الحدودية متوترة بسبب تداعيات النزاع الدائر في جمهورية أفريقيا الوسطى. وألقت الشرطة الوطنية الكونغولية القبض على حوالي ١٠ عناصر من مليشيات ”أنتي – بالاكا“ وتحالف سيليكا السابق، وتمت إعادتهم إلى جمهورية أفريقيا الوسطى.

دال - الحالة الإنسانية

٢٢ - يوجد في جمهورية الكونغو الديمقراطية ٧ ملايين شخص بحاجة إلى المساعدة الإنسانية لتلبية احتياجاتهم الأساسية، من بينهم حوالي ٢,٨ مليون شخص من المشردين داخليا. ويعيش نحو ٨٥ في المائة من المشردين داخليا مع أسر مضيفة؛ أما البقية فيعيشون في مخيمات. وفي ٥ شباط/فبراير، بدأ في كينشاسا تنفيذ خطة العمل الإنساني، التي تتطلب توفير مبلغ قدره ٦٩٢ مليون دولار لتلبية الاحتياجات ذات الأولوية لما عدده ٥,٢ ملايين شخص يعانون من أربعة أنواع من الأزمات وهي: التراع؛ وسوء التغذية؛ والأوبئة؛ والكوارث الطبيعية. وتواصل دوائر العمل الإنساني تقديم المساعدة إلى المحتاجين. ففي منطقة بيني (كيفو الشمالية)، قُدمت المساعدات الإنسانية لما عدده ٨ ٠٠٠ أسرة من أصل ١٧ ٧٠٠ أسرة مشرَّدة نتيجة للفظائع التي ارتكبتها تحالف القوى الديمقراطية.

٢٣ - وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، أشارت التقديرات إلى أن ٦,٥ ملايين شخص في جمهورية الكونغو الديمقراطية يعيشون أزمة حادة تتمثل في انعدام الأمن الغذائي وانقطاع سبل العيش. وبالإضافة إلى ذلك، يعاني ٤٣ في المائة من الأطفال دون سن الخامسة من التقزم بسبب سوء التغذية المزمن.

٢٤ - وما زال نحو ٤٤٣ ٠٠٠ مواطن كونغولي يعيشون كلاجئين وملتمسي لجوء في البلدان المجاورة، في حين تستضيف جمهورية الكونغو الديمقراطية نحو ١٢٢ ٠٠٠ لاجئ، من بينهم أكثر من ٦٨ ٠٠٠ لاجئ من جمهورية أفريقيا الوسطى، و ٤٠ ٠٠٠ لاجئ من رواندا، و ٩ ٠٠٠ لاجئ من بوروندي، و ٤ ٠٠٠ لاجئ من بلدان أخرى. وفي ٥ شباط/فبراير، سجّلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ١٩ ٢٨٩ لاجئا إضافيا من جمهورية أفريقيا الوسطى في إكواتور. والجهود جارية لتحديد هوية حوالي ٢٤٥ ٠٠٠ لاجئ رواندي في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وتسجيلهم. وقد أفضت عملية تحديد الهوية التي أجرتها اللجنة الوطنية لشؤون اللاجئين خلال الفترة الفاصلة بين تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٤ إلى تسجيل ٢٤٥ ٢٩٨ لاجئا روانديا. وتعكف اللجنة الوطنية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حاليا على التخطيط لعملية تسجيل باستخدام السمات البيولوجية ستمكّن من توفير الحماية والمساعدات بشكل أفضل. وحسب التقديرات، ستبلغ تكلفة عملية التسجيل ٢,٤ مليون دولار. وقد تعهّد مكتب الولايات المتحدة للسكان واللاجئين والهجرة بالتبرُّع بمبلغ مليون دولار لدعم هذه العملية.

هاء - التطورات الاقتصادية

٢٥ - ظل أداء الاقتصاد الكلي مستقرا ومعدل التضخم دون نسبة ٢ في المائة. ولا تزال الزيادات المسجلة في إنتاج المعادن وكذلك في إنتاج القطاع الزراعي، إلى حد ما، تشكل المحرك الرئيسي للنمو. ويكمن الخطر الرئيسي الذي يهدد الآفاق الاقتصادية في انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بسبب عدم الاستقرار السياسي، وفي انخفاض أسعار النحاس والكوبالت التي تمثل حوالي ٩٨ في المائة من صادرات السلع و ٤٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الإسمي. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، أقر رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية قانون ميزانية عام ٢٠١٥ بمبلغ ٩,٠٧ بلايين دولار، ما يمثل زيادة بنسبة ٢ في المائة بالمقارنة مع ميزانية عام ٢٠١٤.

واو - التطورات الإقليمية

٢٦ - ظلت العلاقات في المنطقة متوترة بسبب مسألة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وتنفيذ إعلاني نيروبي المؤرخين ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وفي ٢ كانون الثاني/يناير، انقضى الموعد النهائي الذي حدده المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والذي وافق عليه مجلس الأمن، لنزع سلاح القوات الديمقراطية لتحرير رواندا طوعًا. وفي بيان صدر في ذلك اليوم، أوضحت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية أن القيام بعمليات عسكرية أصبح خيارا لا مفر منه نظرا لاستسلام ٢٦ في المائة فقط من عناصر القوات الديمقراطية لتحرير رواندا التي يُقدَّر قوامها بنحو ٤٠٠ ١ فرد في البلد. وأعاد المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والشركاء الدوليون تأكيد هذا الاستنتاج. وأكد كل من جنوب أفريقيا وجمهورية تنزانيا المتحدة دعمهما الكامل للعمليات العسكرية ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في بيانين مستقلين صدرا في ٩ و ١٣ كانون الثاني/يناير.

٢٧ - وأُحرز تقدم محدود صوب تنفيذ إعلاني نيروبي. وفي ١٢ كانون الثاني/يناير، استقال رينيه أباندي، منسق حركة ٢٣ آذار/مارس، مُتهِمًا حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بانتهاك الاتفاق المبرَم. وبحلول نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، كان قد أعيد طوعًا إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية ما عدده ١٨٢ عنصرا من أصل حوالي ٦٧٨ ١ عنصرا من العناصر السابقة في حركة ٢٣ آذار/مارس. وبعد إعادة دُفعة أولى تضم ١٢٠ عنصرا سابقا في الحركة إلى بلدانهم في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، ظل حوالي ١٠٠ ١ عنصر سابق في الحركة في معسكر الإقامة المؤقتة في بيهانغا في أوغندا، حيث تفيد التقارير تردد أغلبية العناصر في العودة إلى أوطانهم. وفي إطار الجهود الرامية إلى التعجيل بإعادة العناصر السابقة

في حركة ٢٣ آذار/مارس المسجّلين، وعددهم ٤٥٣ عنصرا، مع أسلحتهم إلى وطنهم من رواندا، أوفدت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية فريقا فنيا إلى كيغالي في الفترة من ٢ إلى ٤ شباط/فبراير لمناقشة طرائق إعادتهم. وفي بيان مشترك صادر في ٣ شباط/فبراير، أكدت الحكومتان مجددا استعدادهما للوفاء بالتزاماتهما الدولية المنصوص عليها في الإطار وفي إعلانَيْ نيروبي.

٢٨ - وعُقد الاجتماع الثالث لتقييم تنفيذ إعلانَي نيروبي في كينشاسا في ١١ شباط/فبراير برئاسة المنسِّق التنفيذي لآلية الرقابة الوطنية التابعة للإطار. وتم الاتفاق على إيفاد فريق متعدد التخصصات بقيادة الحكومة إلى أوغندا بهدف التعجيل بعملية إعادة العناصر السابقة في حركة ٢٣ آذار/مارس وأسلحتهم إلى وطنهم واختتام هذه العملية. وأكد المشاركون في الاجتماع مجددا ضرورة اتخاذ التدابير المنصوص عليها في الإعلانين من أجل بناء الثقة بين الطرفين، بما في ذلك من خلال إنشاء لجنة لتحديد الممتلكات المصادَرَة ولجنة للمصالحة الوطنية، وإفراج حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية عن المحتجزين من المقاتلين السابقين في حركة ٢٣ آذار/مارس.

ثالثا - تنفيذ الولاية

ألف - العمليات الوطنية والمساعي الحميدة التي تبذلها بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية

٢٩ - واصلت البعثةُ مساعدة الحكومة على تنفيذ التزاماتها الوطنية التي تعهدت بها بموجب الإطار. وساهم كل من الجدل الذي أثاره القانون الانتخابي والاحتجاجات العنيفة التي دارت في كينشاسا وفي أماكن أخرى من البلد في تسليط الضوءَ على أهمية الدور الذي تؤديه البعثة من خلال المساعي الحميدة التي تبذلها وجهود الدبلوماسية الهادئة التي تقوم بها في سياق العملية الانتخابية. ودعت الأحزاب السياسية، من المعارضة والائتلاف الحاكم، وكذلك الجهات الفاعلة من المجتمع المدني البعثةَ إلى تيسير الحوار السياسي بهدف التخفيف من حدة التوترات وتهيئة الظروف الملائمة لتنظيم انتخابات ذات مصداقية في المواعيد المحددة. ولهذا الغرض، كثّفت البعثةُ الاتصالات وتبادل الآراء مع الجهات المعنية من مختلف ألوان الطيف السياسي.

٣٠ - وواصلت البعثة تقديم الدعم إلى آلية الرقابة الوطنية فيما تقوم به من رصد الالتزامات الوطنية وتنفيذها وتقييمها.

٣١ - وقامت البعثةُ بتعزيز قدرتها على تقديم المشورة والدعم إلى الحكومة بشأن إصلاح قطاع الأمن والعدالة بتوفير خبرات متخصصة في مجالات الإدارة الداخلية لقطاع الأمن، والشركات الأمنية الخاصة، والمساءلة الداخلية، وإصلاح جهاز الشرطة، والرقابة البرلمانية، وإصلاح قطاع الدفاع. وعُقدت اجتماعات منتظمة مع الشركاء الدوليين الرئيسيين بهدف تعزيز اتساق المساعدات والمشورة المقدَّمة إلى الحكومة.

٣٢ - وفيما يتعلق بإصلاح جهاز الشرطة الوطنية، وضعت استراتيجية وطنية للتدريب وعُرِضت هذه الاستراتيجية على المفوض العام لكي يوافق عليها. وبفضل الدعم المقدم من بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أنجز ٦٠ ضابطا من ضباط الشرطة الوطنية الموفدين إلى شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية برنامجا تدريبيا يرمي إلى منع العنف الجنسي. وواصلت البعثة تقديم الدعم إلى المفتشية العامة للشرطة بهدف تعزيز قدرتها على معالجة الشكاوى. وواصلت البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضا دعم تنفيذ البرنامج المشترك لدعم العدالة الذي تتمثل أهدافه الرئيسية في وضع خطة عمل وطنية من أجل إصلاح نظام العدالة الكونغولي وتقديم المساعدة من أجل إنشاء محكمة دستورية فعالة تتولى مسؤولية تسوية المنازعات الناشئة عن الانتخابات العامة المقرر إجراؤها في عام ٢٠١٦. وستُحشَد المبالغ اللازمة لدعم هذا البرنامج في إطار ترتيبات الجهاز العالمي للتنسيق في مجالات الشرطة والعدالة والمؤسسات الإصلاحية.

٣٣ - أدت جهود الدعوة المستمرة إلى موافقة السلطات الوطنية على تنقيح خطة إصلاح السجون ووضع مناهج تدريبية لضباط السجون على الصعيد الوطني. ووُضعت خطة فصلية تركز على بناء قدرات موظفي السجون، وذلك بعد اعتماد ١١ برنامجا تدريبيا في ١٢ شباط/فبراير. ويجري بذل الجهود من أجل إنشاء لجنة توجيهية معنية بمسائل السجون، كما تواصل البعثة تقديم المشورة والمساعدة التقنيتين بشأن الإدارة العامة للسجون وتشغيلها في المناطق المحررة من الجماعات المسلحة. ويظل افتقار الحكومة وفريق الأمم المتحدة القطري إلى الموارد والقدرات الكافية فيما يتعلق بشؤون المؤسسات الإصلاحية أمرا مقلقا. وفي هذا الصدد، وبالنظر إلى الأهمية الحاسمة لدور البعثة في تسليم المهام المتصلة بالمؤسسات الإصلاحية، تواصل البعثة دعم السلطات الكونغولية في الجهود الرامية إلى إنشاء مؤسسات أمنية وقضائية عملية ومهنية وخاضعة للمساءلة، ومنها سجون تستوفي شروط السلامة والأمن والمعاملة الإنسانية.

٣٤ - وواصلت البعثة بذل جهودها في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية لدعم بسط سلطة الدولة في المناطق المحررة من الجماعات المسلحة، وذلك بتقديم المساعدة إلى سلطات المقاطعات. ودعما لهذه الجهود المبكرة لتحقيق الاستقرار، يجري تنفيذ ٧٢ من المشاريع السريعة الأثر بقيمة تناهز ٤,٢ ملايين دولار تركز على استعادة سلطة الدولة.

باء - تحييد الجماعات المسلحة

٣٥ - في إطار دعم السلطات الوطنية، نفذت البعثة عمليات هجومية مشتركة ومحددة الأهداف لمنع انتشار الجماعات المسلحة وتحييدها ونزع سلاحها. وركزت البعثة جهودها على عمليات مكافحة تحالف القوى الديمقراطية، والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وقوات التحرير الوطنية، وقوات المقاومة الوطنية في إيتوري، وجماعات المايي - مايي.

٣٦ - وفي منطقة بيني (كيفو الشمالية)، دعمت البعثة عمليات القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية التي استهدفت عناصر تحالف القوى الديمقراطية. وفي الفترة من ٥ إلى ١٦ كانون الثاني/يناير، استسلم خمسة عناصر من هذا التحالف وأُلقي القبض على ثلاثة آخرين. وفي الفترة من ١ إلى ١٢ كانون الثاني/يناير، نفذت البعثة والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية المرحلة الثانية من عملية أوموجا التي أسفرت عن مقتل سبعة عناصر من تحالف القوى الديمقراطية وضبط خمسة أسلحة والعديد من الوثائق التي قدمت معلومات عن تلك الجماعة. ومكنت هذه العملية أيضا من طرد تحالف القوى الديمقراطية من خمسة معسكرات مختلفة محيطة بمنطقة مدينا، كانت تتخذها تلك الجماعة المسلحة مقرا لقيادتها. وتتواصل المرحلة الثالثة من عملية أوموجا التي بدأت البعثة والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية تنفيذها في ٢٥ كانون الثاني/يناير. وتشارك في هذه العمليات الألوية الإطارية التابعة للبعثة ولواء التدخل التابع لقوتها.

٣٧ - وفي ٢٩ كانون الثاني/يناير، أعلنت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية عن بدء العمليات العسكرية ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. وقدمت البعثة الدعم إلى القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في تخطيط العمليات ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا كما نشرت جنودها ولواء التدخل التابع لقوتها في بعض المواقع نشرا استباقيا لتقديم دعم أفضل لعمليات القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وشمل التخطيط المشترك للمهام الأنشطة العسكرية والشُّرطية والمدنية، بما يتسق والتخطيط لحالات الطوارئ الإنسانية ويراعي الدروس المستخلصة من العمليات السابقة. وفي ١١ و ١٣ شباط/فبراير، أبلغت البعثة الحكومة أنه نظرا لورود ادعاءات ضد جنرالات جرى تعيينهم مؤخرا لقيادة العمليات تفيد ارتكابهم انتهاكات لحقوق الإنسان، لن يكون بوسع البعثة دعم هذه العمليات تمشيا مع

سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان عند تقديم دعم الأمم المتحدة إلى قوات الأمن غير التابعة لها. وفي ١٥ شباط/فبراير، أفاد رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية بأن القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ستقوم بعمليات عسكرية ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا بدون دعم من البعثة. وبحلول متم شباط/فبراير، بدأت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية عملياتها ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في شتى أنحاء مقاطعتي كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية. وفي ١ آذار/مارس، أعلن لامبير مِندي، وزير الإعلام والمتحدث الرسمي باسم الحكومة، أن القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية قد ألقت القبض على عدة مقاتلين في صفوف القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، منهم عميدان. وأُبلغ أيضا عن قتل عدد من مقاتلي تلك الجماعة.

٣٨ - واشتركت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والبعثة في تخطيط وتنفيذ عملية ضد قوات التحرير الوطنية في مقاطعة كيفو الجنوبية في كانون الثاني/يناير، وذلك تمهيدا لشن عمليات ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. وأسفرت العمليات عن طرد قوات التحرير الوطنية وجماعات الماي - مايي في كيفو الجنوبية من معقلها في سهل روزيزي. كما أدت إلى استسلام ٦٤ عنصرا من جماعة الماي - مايي رايا موتومبوكي وسبعة عناصر من قوات التحرير الوطنية. وفي ٢٤ شباط/فبراير، وفي إطار متابعة هذه العمليات، شنت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية عمليات ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في إقليم أوفيرا (كيفو الجنوبية). وأُبلغ عن إلقاء القبض على ثلاثة عناصر من القوات الديمقراطية لتحرير رواندا.

٣٩ - وفي منطقة إيتوري (أوريونتال)، اشتركت البعثة والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في تخطيط وتنفيذ عمليات استهدفت قوات المقاومة الوطنية في إيتوري، وذلك في أعقاب اعتقال كوبرا ماتاتا في ٢ كانون الثاني/يناير. وفي أوريونتال، واصلت البعثة تقديم الدعم المتعلق بالمسائل اللوجستية والعملياتية وتبادل المعلومات إلى جنود القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية المشاركين في عمليات فرقة العمل الإقليمية التابعة للاتحاد الأفريقي ضد جيش الرب للمقاومة. ونفذت البعثة عمليات مشتركة مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وفرقة العمل، بدعم من قيادة قوات الولايات المتحدة لأفريقيا، وذلك في الجزء الغربي من متنزه غارامبا الوطني كما قدمت خدمات لوجستية وخدمات تتعلق بجمع المعلومات. وفي أعقاب تلك العمليات، لاذ ١٥ من الأفراد التابعين لجيش الرب للمقاومة بالفرار، كما يتفاوض حاليا خمسة من قادته بشأن تسليم أنفسهم.

جيم – حماية المدنيين

٤٠ – واصلت البعثة جهودها الرامية إلى حماية المدنيين في المناطق الأكثر إثارة للقلق في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، بوسائل شملت تسيير دوريات نهارية وليلية وتوفير الحراسة للجهات العاملة في المجال الإنساني، ولوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها وللمنظمات غير الحكومية.

٤١ – وكثَّفت البعثة أيضا الجهود المبذولة لحماية المدنيين بزيادة التفاعل مع السكان المحليين والقيام بأنشطة ترمي إلى توعية السلطات المحلية والوطنية. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، نقّحت منظومة الأمم المتحدة استراتيجيتها المتعلقة بحماية المدنيين، سعيا منها إلى تحسين تنسيق الأنشطة بين البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري، ودعم الجهود التي تبذلها الحكومة للوفاء بالتزاماتها في ما يتعلق بحماية المدنيين.

٤٢ – وتلقَّى أكثر من ٥٠ لجنة من لجان الحماية المحلية في خمس مقاطعات حوالي ٢٧٠ إنذارا مبكرا. وتدخلت البعثة في ٢١ في المائة من الحالات، فيما أحيلت ٤٦ في المائة من الإنذارات إلى قوات الأمن الوطني و ١٤ في المائة منها إلى السلطات المدنية المحلية. أما في الحالات المتبقية ونسبتها ١٩ في المائة، فقد تبين أن الإنذارات إما كانت كاذبة أو وردت بعد وقوع الحوادث. وفي ما يقرب من ٤٠ في المائة من الحالات، ساهمت الإنذارات المبكرة في الحيلولة دون ارتكاب انتهاكات ضد المدنيين.

٤٣ – وفي كيفو الشمالية، أنشأت البعثة خلية على صعيد المقاطعة لتحليل الإنذارات المبكرة والاستجابة لها من أجل تعزيز جهود البعثة الرامية إلى حماية المدنيين، كما وضعت أفرقة للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان في حالة تأهب للنشر في غضون ٤٨ ساعة من تلقي الإخطار. وساهمت الإنذارات الواردة من هذه الخلية في إعادة نشر جنود القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في بعض المناطق المثيرة للقلق في إقليمَي واليكالي وماسيسي، كما عززت أنشطة الرصد والدوريات التي تقوم بها البعثة. ونفذت البعثة أنشطة التوعية المتعلقة بشبكات الإنذار المبكر في المناطق المحتمل تأثرها من جراء العمليات العسكرية ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وعملت مع حوالي ٩٠ مجتمعا محليا في كيفو الشمالية على تحسين النظم المحلية للإنذار المبكر. ونُفذت بعثتان مشتركتان للتقييم، شملتا ممثلين عن العنصر المدني وعنصر الشرطة في البعثة وعن منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، بشأن محوري كيوانجا – نياميليما ونيانزالي – كيبيريزي بإقليم روتشورو، وذلك لتقييم شواغل الحماية المتصلة بعملية سوكولا الثانية ولرصد تنفيذ خطط الطوارئ ذات الصلة.

وأُبلغت قيادة القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بالنتائج التي خلصت إليها البعثتان.

٤٤ - وفي بيني (كيفو الشمالية)، زادت البعثة أنشطة الدوريات التي تقوم بها على طول الطريق الرابطة بين بيني وبُويْكيني ومافيفي وأويشا وإرينغيتي، وهو المحور المتضرر من أنشطة تحالف القوى الديمقراطية، وقامت في الوقت نفسه بتعديل نشر قواها في المنطقة مع التركيز بشكل خاص على مواقع استراتيجية من قبيل بوتيمبو، وإرينغيتي، وكامانغو، ولوبيرو، وجسر سيميليكي.

دال - سلامة أفراد الأمم المتحدة وأمنهم في سياق عمليات بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية

٤٥ - في بيني، تعرضت وحدة شرطة مشكلة تابعة للأمم المتحدة للرشق بالحجارة وهي تقوم بدورية ليلية في ١٦ شباط/فبراير، مما أسفر عن إصابة ضابط شرطة بجروح خطرة. وفي أجزاء أخرى من البلد، لم تسفر العمليات العسكرية التي نفذتها البعثة عن أي زيادة تُذكر في المخاطر المحدقة بأفراد الأم المتحدة.

هاء - رصد تنفيذ حظر توريد الأسلحة

٤٦ - استعادت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والبعثة ٤٨٧ سلاحا آليا و ١ ٢٥١ طلقة ذخيرة عيار ٧,٦٢ ملم سلمتها أو خلفتها عناصر شتى الجماعات المسلحة، بما في ذلك جماعة المايي - مايي نياتورا، وقوات الدفاع عن حقوق الإنسان، وتحالف الوطنيين من أجل كونغو حر وذو سيادة، وجماعة الماي - مايي لافونتين. وتفيد التقارير بأن معظم الأسلحة التي تستخدمها الجماعات المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية إما اقتُنيت داخل البلد أو جرى تهريبها من أوغندا وبوروندي وجمهورية تنزانيا المتحدة. وفي ٢٥ شباط/فبراير، أجرى لواء التدخل التابع لقوة البعثة عملية للتحقق من ١٩٠ قطعة سلاح استُعيدت من الجماعات المسلحة، وذلك ابتغاء التأكد من مصدرها وأرقامها التسلسلية وصلاحية استخدامها. وأُطلع فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية بانتظام على المعلومات المتعلقة بتحديد الأسلحة والذخيرة المسترجعة، وذلك لأغراض تعقّبها.

واو - نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج/الإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين

٤٧ - حتى ١٩ شباط/فبراير، شارك ٩٨ من أفراد الجماعات المسلحة الكونغولية و ١٠٢ من أفراد الجماعات المسلحة الأجنبية في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة

الإدماج والإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين. وكان من بين هؤلاء الأفراد ٨٠ مقاتلا، منهم ٧٠ من القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، في حين كان ٧٤ منهم أطفالا مرتبطين بجماعات مسلحة و ٤٠ من الـمُعالين و ١٠ من المدنيين. وأُفرج عن الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة وأودعوا مراكز العبور في انتظار قيام اليونيسيف وشركائها بتحديد مكان أسرهم وجمع شملهم بها وإدماجهم اجتماعيا. وحتى ١٩ شباط/فبراير، كان ٣٣٩ مقاتلا من القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، منهم ١٧ ضابطا، و ١ ١١٩ من معاليهم قد تخلوا عن أسلحتهم بصفة طوعية. وتواصل البعثة توفير الغذاء والمياه والدواء للمقاتلين والمعالين في معسكرات التجميع في كانيابايونغا (كيفو الشمالية)، ووالونغو (كيفو الجنوبية)، بينما تضطلع الحكومة بمسؤولية إدارة معسكر المرور العابر في كيسانغاني (أوريونتال).

٤٨ - ويظل تمويل الخطة الوطنية الثالثة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج أمرا مثيرا للقلق. ولا يزال يتعين على الحكومة توفير كامل مبلغ ١٠ ملايين دولار الذي تعهدت به. وفي ٢٧ كانون الثاني/يناير، أفادت الحكومة أنها ستدفع أول قسط بمبلغ ١,٥ مليون دولار، لكنها لم تفعل بعد. أما دفع مساهمات البنك الدولي وغيره من الجهات المانحة فهو مشروط بدفع الحكومة مساهمتها. وتعتزم البعثة المساهمة بمبلغ قدره ٦ ملايين دولار. وقد أدى التأخر في بدء البرنامج إلى إطالة أمد تجميع المقاتلين السابقين في معسكرات ما قبل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في كامينا وكيتونا وكوتاكولي، ومن ثم تأخير تسريحهم وإعادة إدماجهم وعرقلة تخلي عناصر مسلحة أخرى عن سلاحها.

زاي - الإجراءات المتعلقة بالألغام

٤٩ - نفذت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام ٣٧٦ عملية داخل كيفو الشمالية وأوريونتال وكيفو الجنوبية. ودُمر ما مجموعه ١ ٥٠٠ قطعة من المتفجرات من مخلفات الحرب بالإضافة إلى ٣٠ سلاحا و ٨٠ طلقة من ذخائر الأسلحة الصغيرة كانت قد جُمعت من المقاتلين السابقين في صفوف القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في والونغو (كيفو الجنوبية). وتمشيا مع المفهوم المنقح المتعلق بحماية المدنيين من المتفجرات من مخلفات الحرب، ساعدت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام لواء التدخل التابع لقوة البعثة في ما يضطلع به من أنشطة الدعم التشغيلي المقدم إلى العمليات التي تقودها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

حاء - تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها ومكافحة الإفلات من العقاب

٥٠ - دعمت البعثة أيضا نقل ٢٩ سجينا من السجناء الذين يُخشى فرارهم بشدة، ومنهم الفريق أول بيدي إينغانجيلا (المعروف باسم العقيد ١٠٦)، الذي أصدرت المحكمة العسكرية لكيفو الجنوبية في حقه في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ حكما بالسجن المؤبد لارتكابه جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، وذلك إلى مرافق أكثر أمنا في إطار تدابير التصدي للشواغل الأمنية المستمرة في السجون.

٥١ - ووفقا لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان عند تقديم دعم الأمم المتحدة إلى قوات الأمن غير التابعة لها، قامت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية بالتدقيق في سجلات حقوق الإنسان الخاصة بما عدده ١٢٤ قائدا ونائب قائد من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والشرطة الوطنية الكونغولية، منهم ١١٦ ضابطا من القوات المسلحة وثمانية عناصر من الشرطة بعد تلقي طلبات تقديم الدعم إلى وحداتهم. ومن مجموع ١٢٤ سجلا مدققا، تقرر أن سبعة ضباط وعناصر الوحدات التي يتولون قيادتها غير مؤهلين لتلقي الدعم بناء على المعلومات الأساسية المتعلقة بهم ولوجود أسباب قوية تدعو إلى الاعتقاد بوجود احتمال ارتكابهم انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. وكان اثنا عشر طلبا يتعلق بإجراء عمليات عسكرية مشتركة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، فيما تضمن ٢٦ طلبا التماس أشكال أخرى من الدعم من قبيل النقل باستخدام أصول الأمم المتحدة، والوقود، وحصص الإعاشة، والتدريب. واعتبارا من ١٣ شباط/فبراير، قامت البعثة بتعليق تقديم الدعم إلى وحدات القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية المشاركة في عملية سوكولا الثانية (ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا)، وذلك بسبب شواغل مرتبطة بسجلي حقوق الإنسان لجنرالين تم تكليفهما في ٢٥ كانون الثاني/يناير لقيادة العمليات في كيفو الشمالية، بما في ذلك عمليات ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. ولئن أوقفت حاليا القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية تعاونها مع بعثة الأمم المتحدة بشأن العمليات ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، يتواصل تعاون البعثة مع القوات المسلحة بشأن العمليات ضد الجماعات المسلحة الأخرى، ولا سيما تحالف القوى الديمقراطية. كما يستمر التعاون مع الشرطة الوطنية الكونغولية.

٥٢ - وواصلت البعثة، عن طريق خلايا دعم الملاحقة القضائية التابعة لها، تقديم الدعم التقني واللوجستي إلى السلطات القضائية العسكرية لأغراض التحقيق والمقاضاة فيما يتعلق بجرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية، وغيرها من الجرائم الخطيرة التي يُدعى ارتكابها من

جانب الجماعات المتمردة وعناصر تابعة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك قادة في مقاطعات كاتانغا، وكيفو الشمالية، وكيفو الجنوبية، ومقاطعة أوريونتال. وقامت البعثة بتيسير إيفاد بعثات تحقيق وعقد محاكم متنقلة في بيني – بوتيمبو، وبونيا، وإيرينغيتي، وغيتي، وكاسينيي، وكيتشانغا، وكولويزي، وليكاسي، ولوبيرو، ومامباسا، ومباو، وأويشا، وجنوب إيرومو، وأوفيرا. وقامت البعثة أيضا برصد الإجراءات الجنائية في كاتانغا ضد ٦٧ من أتباع المعارض السياسي والزعيم الديني، القس موكونغوبيلا، الذين ألقي القبض عليهم فيما يتعلق بهجمات شنت على مرافق حكومية في كينشاسا، وكيندو، ولوبومباشي في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

طاء – العنف الجنسي

٥٣ – في كانون الثاني/يناير، سجلت البعثة ١٥ حالة عنف جنسي ارتكبت أثناء النزاع، بما في ذلك ثماني حالات في كيفو الشمالية وحدها. وارتكبت هذه الجرائم بشكل أساسي عناصر الجماعات المسلحة، التي أفادت التقارير بأنها مسؤولة عن العنف الجنسي الذي مورس ضد ١٠ من بين ١٥ امرأة ضحية. وتعزى إلى القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وقوات المقاومة الوطنية في إيتوري مسؤولية ثلاث وأربع حالات، على التوالي. وأفادت التقارير بأن القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية مسؤولة عن العنف الجنسي المرتكب ضد الضحايا الخمس المتبقيات.

٥٤ – ودعمت البعثة إنشاء لجنة الإشراف على تنفيذ خطة عمل القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية لمكافحة العنف الجنسي. وفي إطار مشروع مشترك بشأن منع العنف الجنسي والتصدي له في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وأوريونتال، قام كل من البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتمويل وتنظيم برنامج تدريبي مدته ثلاثة أشهر بشأن التحري والتحقيق في حالات العنف الجنسي، شارك فيه ٦٠ من ضباط الشرطة القضائية المعينين في قوة خاصة معنية بحماية النساء والأطفال. وفي ١٨ و ١٩ شباط/فبراير، في كينشاسا، قامت اللجنة المعنية بالعنف الجنسي التابعة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بعقد اجتماع تقني، بدعم من فريق الخبراء المعني بسيادة القانون والعنف الجنسي في حالات النزاع وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، من أجل استعراض واعتماد خطة عمل القوات المسلحة بشأن مكافحة العنف الجنسي المتصل بالنزاعات.

ياء - حماية الطفل

٥٥ - حتى ١٣ شباط/فبراير، كانت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية قد وثّقت ٢٩٨ حالة لأطفال (١٨ فتاة و ٢٨٠ صبيا)، من بينهم طفل رواندي، فروا من جماعات مسلحة أو انفصلوا عنها. وانفصل تسعة وستون منهم عن القوات الديمقراطية لتحرير رواندا - قوات أبكونغوزي المقاتلة، وانفصل ٤٣ طفلا عن جماعة المايي - مايي رايا موتومبوكي، و ٣٠ طفلا عن جماعة المايي - مايي نياتورا. وعلاوة على ذلك، أُفرج عن خمسة أطفال كانوا مرتبطين في السابق بجماعات مسلحة، وكانت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية قد احتجزتهم. وتمشيا مع خطة العمل المشتركة بين حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والأمم المتحدة بشأن إنهاء ومنع تجنيد الجماعات المسلحة للأطفال، قامت البعثة بالتدقيق في هوية ١٥٤ فردا من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ولم تجد بينهم أطفالا. وقُتل أربعة أطفال وتعرّض أربعة آخرون للتشويه على أيدي أطراف النزاع في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وأوريونتال.

٥٦ - وإثر ورود تقارير تفيد بأن الأطفال يشكلون ما لا يقل عن ٣٥ في المائة من عناصر قوات المقاومة الوطنية في إيتوري، أجرت البعثة في الفترة من ٧ إلى ١٤ كانون الثاني/يناير زيارات ميدانية إلى أفيبا (أوريونتال) للدعوة إلى فصل الأطفال عن تلك القوات. وفشلت المفاوضات التي أجريت مع قيادة هذه القوات بهدف التوصل إلى تسريح الأطفال المجندين، إذ ادعى القادة عدم وجود أطفال في صفوفهم.

رابعا - ملاحظات

٥٧ - كانت الاحتجاجات العنيفة التي وقعت في الفترة من ١٧ إلى ٢٣ كانون الثاني/يناير في كينشاسا وغوما وعدة مدن أخرى في جمهورية الكونغو الديمقراطية تذكيرا صارخا بأن العملية الانتخابية تجري في بيئة سياسية حساسة ومشحونة بالتوترات. وأشعر بالأسف إزاء الخسائر في الأرواح والإصابات وتدمير الممتلكات. فالشعب الكونغولي له الحق في التظاهر السلمي. لكن العنف غير مقبول. وتتحمل الحكومة مسؤولية السماح بالتعبير السلمي عن الرأي وكفالته. ويجب على المتظاهرين وقادتهم ضمان السعي إلى تحقيق الأهداف السياسية بالوسائل السلمية. ويجب أن تظل أي إجراءات تتخذها قوات الأمن الوطني في مواجهة الاحتجاجات العنيفة ضمن الحدود المتناسبة. وأحث الحكومة على التحقيق في أعمال العنف واتخاذ تدابير قضائية أو تأديبية في حق المسؤولين عنها.

٥٨ - ومن شأن فرض القيود على حريات التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع والاستخدام المفرط للقوة أن يقوضا ثقة الجمهور في مصداقية العملية الانتخابية. وأدعو الحكومة إلى الحفاظ على الحيز السياسي اللازم. وأحث جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين على استئناف الحوار السياسي ومناقشة المسائل المتعلقة بالانتخابات بطريقة شاملة وسلمية في المنتديات الملائمة. وسيظل ممثلي الخاص مستعدا لبذل مساعيه الحميدة للمساعدة على تضييق الفجوة بين الجهات الفاعلة الرئيسية. وأرحب بنشر جدول زمني شامل للانتخابات، وهو أداة هامة للإبقاء على العملية في مسارها الصحيح وكفالة إجراء انتخابات ذات مصداقية في موعدها المقرر وفقا للدستور. ومن الأساسي الآن أن يعمل كل من المؤسسات الوطنية وجميع الأطراف والشركاء على كفالة إجراء الانتخابات في موعدها المقرر وقبول جميع الجهات صاحبة المصلحة للعملية. وتحقيقا لهذه الغاية، أشجع الحكومة والمعارضة السياسية على الدخول في حوار بنّاء بهدف التوصل إلى توافق في الآراء بشأن القرارات الانتخابية الرئيسية، بما في ذلك التمويل وإعداد قوائم الناخبين.

٥٩ - ولن يتسنى حل المشاكل في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية ما لم يُعالج البعد الإقليمي للوضع. ويساورني القلق إزاء احتمال أن يؤدي عدم إحراز تقدم في التصدي لمشكلة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وفي التنفيذ الكامل لإعلاني نيروبي إلى زيادة توتر العلاقات الإقليمية ويثبط عزم الأطراف الموقعة على تنفيذ التزاماتها بموجب إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وأحث جميع أصحاب المصلحة على العمل مع سعيد جينيت، مبعوثي الخاص إلى منطقة البحيرات الكبرى، بغية استعادة الزخم والالتزام مجددا بوضع حد نهائي للنزاع وحالة عدم الاستقرار في المنطقة.

٦٠ - ولا تزال القوات الديمقراطية لتحرير رواندا تشكل خطرا على الاستقرار في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. وأرحب بالتزام الحكومة والمنظمات دون الإقليمية والبلدان الرئيسية المساهمة بقوات باتخاذ إجراءات حاسمة ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، بوسائل منها شن القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية عمليات عسكرية ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. وأرحب أيضا بتصميم الحكومة على قيادة الجهود المبذولة لتحييد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. وستواصل البعثة العمل بشكل وثيق مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية من أجل تنفيذ الولاية التي كلفها بها مجلس الأمن. وتقف البعثة على أهبة الاستعداد لدعم العمليات وفقا لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان عند تقديم دعم الأمم المتحدة إلى قوات الأمن غير التابعة لها. ويشكل احترام القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين أحد القيم

الأساسية للأمم المتحدة وحجر زاوية لجميع أنشطتها. وتحييد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا هدف مشترك للحكومة والمنطقة والأمم المتحدة. وفي حين لا يوجد أي حل عسكري صرف لمشكلة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، لن يتم التوصل إلى حل دون ضغط عسكري فعال. وسيتطلب تحقيق النتائج في العمليات المنفذة ضد هذه القوات الوقت واستمرار ما تبديه جميع الأطراف المعنية من التزام وما تبذله من جهود، بما فيها حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والجهات الفاعلة الإقليمية.

٦١ - ويساورني الجزع إزاء الفظائع المستمرة التي يرتكبها تحالف القوى الديمقراطية والعناصر المسلحة الأخرى في منطقة بيني (كيفو الشمالية). وأشيد بتصميم القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية على تحييد هذه الجماعة المسلحة في ظل ظروف صعبة وأرحب بتعاونها مع بعثة الأمم المتحدة في العمليات التي تشنها ضد تحالف القوى الديمقراطية. وعلى النحو المبين في تقريري السابق إلى مجلس الأمن (S/2014/957)، تعكف البعثة على اتخاذ الخطوات اللازمة لتعزيز فعالية كل من لواء التدخل التابع لقوها والألوية الإطارية للبعثة من أجل تعزيز تنفيذ ولايتها المتمثلة في تحييد الجماعات المسلحة وحماية المدنيين. ويشكل تقديم بدائل مستدامة للمقاتلين السابقين وبسط سلطة الدولة في المناطق المحررة من الجماعات المسلحة جزأين أساسيين من عملية تحييد الجماعات المسلحة. ويتطلب ذلك التزام الحكومة بالعمل في إطار شراكة مع بعثة الأمم المتحدة لمعالجة الأسباب الكامنة وراء نشوب النزاع، من قبيل مسائل الحوكمة والاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية، من خلال تعزيز الإصلاحات الرئيسية والتحقيق مع الضالعين في الجريمة المنظمة الوطنية والعابرة للحدود الوطنية وفي الاتجار غير المشروع الذي يغذي النزاع وملاحقتهم ومعاقبتهم.

٦٢ - ولا زال يساورني القلق من استمرار انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان في جميع أنحاء البلد. إذ تواصل الجماعات المسلحة وعناصر من قوات الأمن الوطني ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك الاغتصاب، وعمليات القتل خارج نطاق القضاء، والانتهاكات التي تُرتكب ضد القصر، والاعتقال التعسفي، والتعذيب، والاختطاف. وأشجع الحكومة على التعجيل بتنفيذ المبادرات الجارية من أجل حماية وتعزيز حقوق الإنسان والتصدي للإفلات من العقاب بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة والشركاء الآخرين المعنيين.

٦٣ - وعلى نحو ما أوصيت به في تقريري السابق، ينبغي لحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تدخل في حوار استراتيجي مع الأمم المتحدة بغية العمل معا على وضع استراتيجية خروج تدريجي للبعثة تستند إلى أهداف يتفق الطرفان عليها من أجل توطيد المكاسب التي تحققت على مدى العقد الماضي وضمان استقرار البلد على المدى الطويل.

وينبغي أن يُنظر إلى هذا الحوار باعتباره فرصة لإعادة تحديد معالم الشراكة بين الأمم المتحدة والحكومة وتحسين التعاون بين الطرفين. ومن المأمول أن يساهم الحوار في تيسير نقل المهام من البعثة إلى الحكومة ويعجل بانسحاب البعثة، مع الأخذ في الاعتبار المسؤولية الرئيسية لمجلس الأمن عن صون السلم والأمن الدوليين والحقوق والمسؤوليات السيادية لحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٦٤ - وفي الختام، أود أن أعرب عن امتناني لكل من مارتن كوبلر، ممثلي الخاص لجمهورية الكونغو الديمقراطية ورئيس البعثة، وسعيد جينيت، مبعوثي الخاص إلى منطقة البحيرات الكبرى، وموظفيهما، ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، وكذلك سائر المنظمات الدولية والإقليمية والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة على مشاركتهم الفعالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى.



Map No. 4412 Rev. 14 UNITED NATIONS
March 2015 (Colour)

Department of Field Support
Cartographic Section